

جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية
مع الإشارة إلى حالة الجزائر

**The attractiveness of Arab countries to foreign direct investment:
With reference to the case of Algeria Sectorial geographical overview**

عبدالحق طير

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
tirhaki@gmail.com

محمد قويدري

جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر
hm_kouidri@yahoo.fr

بولرباح غريب

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
gboularbah@gmail.com

Received: 23 Feb 2017

Accepted: 13 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدرا من مصادر التمويل الخارجي، بل ويعتبر من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم ذلك من خلال التدفقات الضخمة التي شهدتها، وهو يعرف نموا متزايدا ومتسارعا. وتسبقا بين كل دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية من أجل المزيد من استقطابه واجتذابه، وبذلت الدول العربية ومنها الجزائر مختلف الإصلاحات الهيكلية، والمالية، والاستثمارية، وعملت من أجل بناء إقتصاداتها حتى يتسنى تكييفها مع التحولات العالمية، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي، وسعت نحو تجسيد المناخ الملائم فيها، والارتقاء ببيئة الأعمال إلى مستوى الجاذبية والتنافسية.

نهدف من خلال هذه الدراسة البحثية إلى معرفة مدى جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر (1995-2015)، وذلك بتحليل مؤشر الأداء، من خلال تحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، توزيعه الجغرافي والقطاعي، حصتها من التدفقات العالمية، ثم تقييم مدى تنافسية الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، وفي كل ذلك نحاول الإشارة إلى حالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات العربية البينية، المؤشرات الدولية والإقليمية.

تصنيف JEL: F21، F29، P33، P45.

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is a one of international capital flows movements. And the most important source of external financing in today's world, through the large inflows and its growing and accelerating growth. The Arab countries, including Algeria, have undertaken various structural, financial and investment reforms and worked to build their economies, so that they can be adapted to the global transformations, and thus integrate into the global economy. Also try to get the appropriate climate to upgrade the business environment to the level of gravity and competitiveness.

The objective of this study is to determine the attractiveness of Arab countries for FDI (1995-2015) by analyzing the performance index by the volume of foreign direct investment flows, its geographic and sectorial distribution, its share of global flows, and assessing the competitiveness of Arab countries Through international and regional indicators, and in all this we try to refer to the case of Algeria.

Key Words: Foreign direct investment, investment climate, determinants of foreign direct investment, inter-Arab investments, international and regional indicators.

Jel codes : F21, F 29, P33, P 45.

تمهيد :

عرفت الساحة الاقتصادية العالمية، منذ الربع الأخير من القرن العشرين بصفة عامة، وعقد التسعينيات بصفة خاصة، تطورات، وتغيرات، وتحولات كبيرة غير مسبوق، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، وتحرير التجارة الدولية، وتحرير أسواق التمويل، والتدفقات المالية في كثير من الدول بصورة سريعة؛ وأضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر هذه التدفقات، ومن أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته.

إن الجزائر وكغيرها من الدول العربية، تؤكد لدى أصحاب القرار فيها، أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كداعم لمصادر التمويل المحلية، فحاولت فتح اقتصادها، بإرساء قواعد قانونية، ومراسيم تنفيذية لترقيتها، وإشراكها في مسار التنمية، وتبنت منذ نهاية ثمانينيات، وبداية تسعينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح الاقتصادي، بتطوير التشريعات، وإقرار الحوافز، والضمانات للمستثمرين الأجانب، وذلك بقصد تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمزيد من اجتذابه. من خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى نجحت الجزائر في الارتقاء ببيئة الأعمال

إلى مستويات تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ؟

نحاول الإجابة على ذلك من خلال المحاور التالية :

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر : مفاهيم أساسية

ثانيا: خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : تحديد موقع الجزائر

ثالثا: التطور الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : التركيز على الجزائر

رابعا: جاذبية الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية : الإشارة إلى الجزائر

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم أساسية

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر نال ومازال ينال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين والباحثين في محاولة منهم لتقصي الحقائق بشأن مختلف جوانبه، ومن الطبيعي جدا أن ينجر عن ذلك اختلاف هؤلا في ذلك، الأمر الذي انجر عنه تعدد تعاريفه. وسنشير إلى مختلف هذه التعاريف فيما يلي :

1-1 تعاريف بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين : وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، نورد بعضها فيما يلي :

عرف Bertrand-Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".¹

أما كل من Hess&Ross يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة) "2. أما كوجيما Kojima عرفه بأنه " تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية "3

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك بأنه " ذلك الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة له، أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الإدارة. وهو يتميز بطابع مزدوج الأول : وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني : ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع ".4 ويعرفه آخر بأنه " عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% ".5

1-2 **تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية:**وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، نذكر بعضها فيما يلي:

يعرف **صندوق النقد الدولي (FMI)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر)، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ".6 ويعرف **البنك الدولي** الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالباً 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية ".7.

أما **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**، فتتفق مع صندوق النقد الدولي (FMI) في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ركزت على " هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على المشروع، وذلك من خلال ملكية 10% أو أكثر من أسهم المشروع، وبالتالي التمتع بقوة التصويت في المشروع، وهذا ما يميزه عن استثمار الحافظة ".8.

أما **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)".9.

وتعرف **منظمة التجارة العالمية (OMC)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك بقصد إدارتها ".10

من خلال عرضنا لتعاريف بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تعاريف الهيئات الدولية، يرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تقضي إلى علاقة ومنفعة دائمة، يقيمها المستثمر في بلد آخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

2- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن التوجهات، والتطورات التي عرفت الساحة العالمية الاقتصادية، والتي ميّزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدت بهذا الأخير إلى أن يتخذ أنواعا، وصورا، وأشكالا مختلفة نوضحها فيما يلي:

1-2 **الاستثمار المشترك:** " هو عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية".11.

2-2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات.

2-3 عمليات أو مشروعات التجميع : تتم هذه المشروعات عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل، والصيانة، وغيرها، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم الطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي. 12

2-4 الاستثمار في المناطق الحرة : المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، وتوضح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر جمركياً امتداداً للخارج، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات¹³، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة. 14

2-5 الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة : يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة، تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاماً في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، والتشغيل، والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز¹⁵.

3- محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : وسوف نركز هنا عن المحددات الداخلية والمتمثلة في العوامل والمحددات التي يمكن أن نعبر عنها بالمزايا المكانية التي تتميز بها الدولة المضيفة، والتي قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات:

3-1 المحددات السياسية والقانونية : تلعب المحددات السياسية والقانونية الدور الرئيسي في اتخاذ القرار بالاستثمار في الخارج، وتشمل هذه المحددات على ما يلي:

• **درجة الاستقرار الأمني والسياسي:** إن البيئة السياسية التي تتميز باستقرار النظام السياسي، وبدولة القانون، وبتوافر الأمن، واستقرار الوضع الأمني، كلها عوامل إيجابية تتسم بالأهمية بالنسبة للشركات الأجنبية، وتشجعها على الاستثمار في الدول التي تتمتع بها. وتفيد الكثير من الأبحاث التجريبية التي أنجزت أن هناك ارتباطاً سلبياً بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما توصلت إليه دراسة أقيمت في عام 1985 من طرف كل من Schneider and Frey، وشملت على 54 دولة نامية. 16

• **التشريعات والأطر القانونية :** لا يمكن تصور اندفاع وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما في ظل غياب نصوص قانونية تقرر بذلك وتعطيها أكثر مصداقية، ويستدعي تفعيل تدفق هذه الاستثمارات، تهيئته الأطر القانونية، والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار، والملكية للمشاريع الاستثمارية. إن قانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح وبالشمولية لكل جوانب الاستثمار من النشاطات المصرح بها للاستثمار فيها، وبالمعالجة الحقيقية لكل

النزاعات المحتملة عند إنجاز أي مشروع استثماري أو استغلاله... الخ، يمثل قوة دافعة جاذبة للاستثمار بصورة عامة، وللاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة.

2-3 **المحددات الاقتصادية** تعتبر المحددات الاقتصادية لها تأثير كبير على اختيار المستثمر لدولة دون الأخرى، نذكر من أهم هذه المحددات مايلي:

• **الانفتاح الاقتصادي** : يعتبر هذا المحدد له أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قدم Vamvakidis عام 1999 عدة مقاييس للانفتاح، إذ وفقا له يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا توافرت الشروط التالية 17:
- أن يكون متوسط معدل التعريف الجمركية أقل من 40% . - أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي. - عدم وجود تدخل حكومي. وعدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

وتعتبر تحرير التجارة يعني تحقيق درجة عالية من الانفتاح، لها أهمية وتأثير إيجابي في المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لوحظ في السنوات الأخيرة، بأن الكثير من الدول انضمت للمنظمة العالمية للتجارة وبأعداد متزايدة 18، و ذلك بغية تعزيز تجارتها، وبالتالي تعزيز التجارة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تعزيز الانفتاح أكثر.

• **السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة**: إن وجود سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة تعتبر شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية... الخ.
• **عوامل اقتصادية أخرى** : هناك عوامل اقتصادية أخرى مؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نلخصها فيما يلي:

- **القطاع المالي**: أظهرت التجارب بأن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور، في الغالب استفادت من الاستثمارات الأجنبية، وأن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية، وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الفجائية، ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي 19.

- **معدل الصرف الأجنبي**: أوضحت دراسة قام بها الاقتصادي Caves 1996، إلى أن هناك ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي، وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، كما أوضحت دراسة Lecraw 1991، تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبية لمعدل الصرف 20.

- **معدل التضخم** : له تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما نجد أن ربحية السوق تتأثر نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة 21، وأوضحت دراسة قام بها كل من Schneider and fery (1985)، شملت 54 دولة نامية، توصلت إلى أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر 22.

- بالإضافة إلى ذلك توافر الأيدي العاملة المدربة والماهرة، وتوافر المواد الخام بوفرة وبأسعار منخفضة، وتوافر البنية الأساسية وبشكل أكثر حداثة كلها عوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

3-3 **المحددات البيئية والاجتماعية والثقافية** :

• **المحددات البيئية** : وتتمثل هذه المحددات في المعايير البيئية التي تتبعها الدول، فالتشدد في هذه المعايير قد يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العكس من ذلك، فإن التساهل مع تلك المعايير قد يحفز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

• **المحددات الاجتماعية والثقافية** : إن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية، وتنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على هذا الجانب، وذلك من خلال تعرفهم على نمط

المعيشة، نمط الاستهلاك، معدلات نمو السكان، الفقر، البطالة، وكذلك العادات السائدة، ومستوى الإعلام، واللغات المستخدمة، والتاريخ، والدين... الخ. 23.

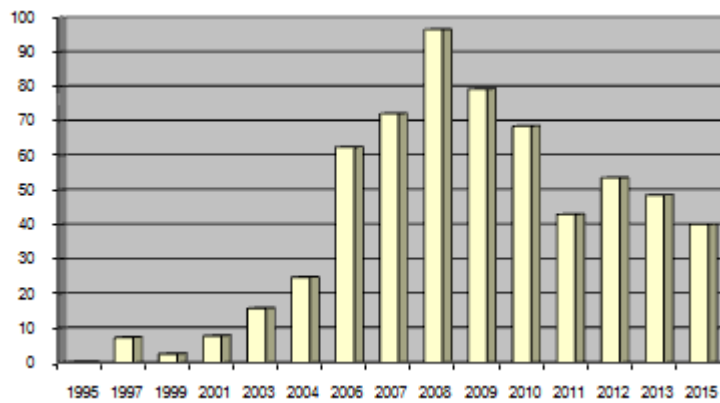
ثانيا : خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : تحديد موقع الجزائر

1- الإجمالي العربي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1995-2015: شهد إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، تطورا ملحوظا خلال الفترة 1995-2000، فقد بلغ في المتوسط حوالي 4.15 مليار دولار، وقد عرف ارتفاعا مستمرا حيث بلغ الذروة في سنة 1998 بحوالي 8.74 مليار دولار، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى القفزة النوعية التي عرفتها السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما لم يتجاوز حوالي 0.25 مليار دولار في بداية الفترة سنة 1995، ثم تراجع بعد ذلك في سنتي 1999 و 2000، إذ بلغ نحو 2.49 و 2.62 مليار دولار على التوالي.

أما خلال الفترة 2001 - 2009، فقد شهدت تطورات قياسية، حيث بلغت هذه التدفقات في المتوسط حوالي 45.8 مليار دولار، ثم حوالي 24.7 مليار دولار في سنة 2004، أي بنسبة زيادة بلغت 57% عن سنة 2003، وبلغت في سنة 2006 حوالي 62.4 مليار دولار مقابل 45.8 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة نسبتها 36.2%، ليتواصل هذا الارتفاع لتبلغ التدفقات ذروتها في سنة 2008 وبحوالي 96.4 مليار دولار أي بنسبة زيادة بلغت 34% عن سنة 2007، لتشهد انخفاضا في سنة 2009 حيث بلغت حوالي 79.2 مليار دولار، وهذا بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية والانكماش في الطلب العالمي.

أما خلال الفترة 2010-2015، فقد شهد الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية تراجعا مقارنة بما حققته في السنوات الأخيرة، فقد بلغت في سنة 2010 حوالي 68.5 مليار دولار، لتتخف في سنة 2011 بنسبة 37.4% حيث بلغت حوالي 42.9 مليار دولار، لترتفع في سنة 2012 لتبلغ حوالي 53.5 مليار دولار، لترجع للانخفاض في سنة 2013، 2014 و 2015 حيث بلغت بالترتيب حوالي 48.5، 44.3 و 40 مليار دولار، وهكذا بقيت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي حققته في سنة 2008 و 2009. ويرجع هذا التراجع والانخفاض إلى الأحداث الأمنية والتطورات السياسية التي عرفتها الساحة العربية.

الشكل رقم (01): تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال (1995-2015)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01)

المسجل هنا أن الاتجاه العام لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية للفترة 1995-2015 عرف تصاعدا وارتفاعا ملحوظا مقارنة بما مضى، ويعزو هذا الاتجاه التصاعدي إلى سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية²⁴، وإلى عدة عوامل نذكر منها²⁵:

- إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية.

- تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة .

- ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز .

- الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط جذب استثمارات جديدة وتم إبرام العديد من الصفقات الضخمة.

وعلى الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، إلا أن نصيبها من إجمالي تدفقاته على المستوى العالمي، وتدفقاته على مستوى الدول النامية ما زال ضئيلا، نوضح ذلك فيما يلي :

● **مقارنة بتدفقات الدول النامية:** حيث لم يتجاوز نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية خلال الفترة 1995-2000 ما نسبته 4.5%، وهذا في سنة 1998، وهي السنة التي بلغت فيها الدول العربية الذروة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي السنوات 1995، 1999 و 2000 لم يتجاوز نصيبها 1%، أما في الفترة 2001 إلى 2009 تحسن النصيب النسبي للدول العربية، حيث سجل ارتفاعا متواصلا بلغ حوالي 8.7% في سنة 2003 و 2004 ثم إلى حوالي 15% في سنة 2006، وهكذا في نفس الاتجاه ليسجل أعلى مستوياته في سنة 2009 بحوالي 16.5%، أما باقي الفترة من 2010 إلى 2015 فقد عرف نصيب الدول العربية تراجعاً مستمرا، بلغ حوالي 11% في سنة 2010، ثم 7.3% في سنة 2012، وهكذا في نفس الاتجاه التنازلي ليسجل حوالي 6.2% في سنة 2013 و 2014، ثم 5.2% في سنة 2015.

● **مقارنة بالتدفقات العالمية:** إن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية خلال الفترة 1995-2000 لم يتجاوز في أحسن أحواله 1.5%، وفي السنوات 1995، 1999 و 2000 لم يتجاوز نصيبها 0.2%، أما في الفترة 2001 إلى 2009 تحسن النصيب النسبي للدول العربية، وسجل ارتفاعا ملحوظا فبعد 0.9% في سنة 2001 بلغ في سنة 2004 ما نسبته 3.4% وهكذا في نفس الاتجاه ليحقق أعلى مستوياته 5% و 7.2% في سنة 2008 و 2009 على الترتيب، وهذا راجع إلى الانخفاض الذي عرفه العالم وكذا الدول المتقدمة في حجم التدفقات بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية. أما في الفترة من 2010 إلى 2015 فقد سجل نصيب الدول العربية من التدفقات العالمية تراجعا مستمرا، حيث بلغ في 2010 حوالي 5% لينخفض كذلك إلى 4% في سنة 2012، ثم إلى 3.4% و 2.3% في سنة 2014 و 2015 على التوالي.

الشكل رقم (02): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال (1995-2015)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال (1995-2009) (مليار دولار)

| السنة | د.العربية | الحصة من د.النامية | الحصة من العالم | السنة | د.العربية | الحصة من د.النامية | الحصة من العالم |
|-------|-----------|--------------------|-----------------|-------|-----------|--------------------|-----------------|
| 1995 | 0.225 | %0.22 | %0.07 | 2006 | 62.4 | % 15 | % 4.42 |
| 1996 | 3.58 | %2.34 | %0.92 | 2007 | 72.1 | % 14.42 | % 3.93 |
| 1997 | 7.28 | %3.76 | %1.51 | 2008 | 96.48 | % 15.3 | % 5 |
| 1998 | 8.74 | %4.5 | %1.26 | 2009 | 79.23 | % 16.5 | % 7.2 |
| 1999 | 2.49 | % 1.12 | % 0.23 | 2010 | 68.5 | %11.1 | %5.2 |
| 2000 | 2.62 | % 1 | % 0.2 | 2011 | 42.9 | %6.3 | %2.8 |
| 2001 | 7.71 | % 3.6 | % 0.9 | 2012 | 53.5 | %7.3 | %4 |
| 2002 | 8.35 | % 4.8 | % 1.33 | 2013 | 48.5 | %6.2 | %3.3 |
| 2003 | 15.71 | % 8.7 | % 2.79 | 2014 | 44.3 | %6.2 | %3.4 |
| 2004 | 24.71 | % 8.7 | % 3.44 | 2015 | 40 | %5.2 | %2.3 |
| 2005 | 45.82 | % 14.48 | % 4.77 | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات

- الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، تشجيع الروابط، استعراض عام، 2001، ص 04
 - الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية، استعراض عام، 2007، ص 02

- الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، استعراض عام، 2008، ص 02
 - الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، استعراض عام، 2010، ص 02
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2005، ص 121
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2007، ص 193
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2008، ص 10
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص 68
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2011، ص 97
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص 73
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 73
 - World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy, UNCTAD, New York and Geneva, 2010, P167-170

2- الدول العربية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر: الإشارة إلى حالة الجزائر (1995-2015)

إن مع ضآلة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، نجدتها مركزة بدرجة كبيرة في بعض الدول، وموزعة على نحو غير متكافئ ويعود ذلك إلى التباين في السياسات العامة المشجعة في كل دولة، وفي مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي.

3-1 خلال الفترة (1995 - 2000) : خلال الفترة (1995 - 2000)، برزت أربعة دول عربية، واستولت على مركز الريادة، نجد في مقدمتها مصر بحصة قدرت 916.16 مليون دولار في المتوسط، وبنسبة قدرت 22% من إجمالي التدفقات العربية، ثم البحرين في المركز الثاني بحصة قدرت 634.33 مليون دولار، وبنسبة قدرت 15.2%، ثم جاءت المغرب في المركز الثالث بـ 560.33 مليون دولار، وبنسبة 13.45%، وحلت تونس في المركز الرابع

بحصة قدرت 484.83 مليون دولار في المتوسط، وبنسبة قدرت 11.64%. أما فيما يخص الجزائر فقد جاءت في المرتبة الخامسة بحصة قدرت بـ 333.5 مليون دولار في المتوسط، وبما نسبته 8% من متوسط إجمالي التدفقات العربية.

2-3 خلال الفترة (2001 - 2009) : أما خلال الفترة (2001-2009)، تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وبرزت ثلاثة دول حصدت مجتمعة ما نسبته 60% من متوسط إجمالي التدفقات العربية، وقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى حيث سيطرت على النصيب الأكبر، وقدرت حصتها في المتوسط بـ 14626.4 مليون دولار وبنسبة 32%، وجاءت بعدها في المركز الثاني الإمارات بحصة قدرت بـ 7443.66 مليون دولار، وبنسبة 16.35%، وحلت في المركز الثالث مصر بحصة قدرت بـ 5195 مليون دولار وبنسبة 11.4%، بعدما كانت تحتل المركز الأول في الفترة السابقة. أما لبنان فنجدها قد تحسن موقعها إلى المرتبة الرابعة، وبنسبة قدرت بـ 5.7%، ونجد قطر قد تحسن موقعها إلى المرتبة الخامسة، إلا أن نسبتها انخفضت إلى 5.45%، أما باقي الدول العربية (14 دولة) تحصلت على نسب أقل من 4%، ومن بينها الجزائر التي بلغت حصتها 1534.55 مليون دولار وبما نسبته 3.4% وبذلك جاءت في المرتبة الثامنة من بين الدول العربية.

3-3 خلال الفترة (2010 - 2015) : أما خلال الفترة (2010-2015) فقد سيطرت نفس الدول السعودية، الإمارات ومصر على المراكز الثلاثة الأولى، وبما نسبته مجتمعة حوالي 56% من متوسط إجمالي التدفقات العربية، وقد جاءت في المقدمة السعودية بحصة قدرها 13689.66 مليون دولار وما نسبته 27.6%، ثم الإمارات في المركز الثاني بحصة قدرها 9178 مليون دولار وبنسبة 18.5%، ثم مصر في المركز الثالث بحصة قدرها 4972.3 مليون دولار وبما نسبته 10%. أما عن الجزائر فتأخرت من المركز الثامن إلى المركز العاشر بعد كل من لبنان، المغرب، العراق، السودان، تونس والأردن، فقد كانت حصتها في المتوسط حوالي 1490.83 مليون دولار وما نسبته 3%، وقد كان للتدفق السلبي المسجل للجزائر في سنة 2015 تأثير في هذا التأخر والحصول على هذا المركز.

الجدول رقم (02): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (1995-2015)

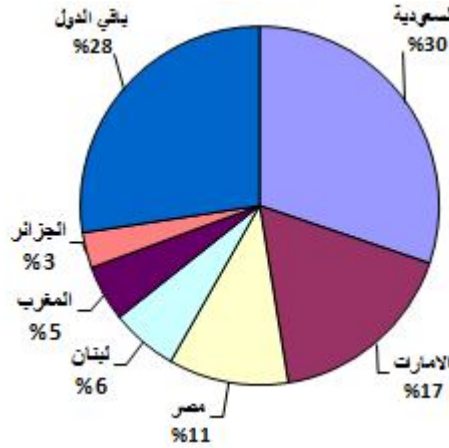
(مليون دولار)

| الدولة | متوسط تدفقات القطر | | | التدفقات للسنوات من 2010 إلى 2015 | | | | | | النسبة من الإجمالي | | |
|----------|--------------------|----------|----------|-----------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|--------------------|-------|-------|
| | 00-95 | 09-01 | 15 - 10 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | ن1 | ن2 | ن3 |
| المغرب | 560.33 | 2110.88 | 2817 | 1574 | 2519 | 2728 | 3358 | 3561 | 3162 | 13.45 | 4.63 | 5.67 |
| مصر | 916.16 | 5195 | 4972.33 | 6386 | 483- | 6881 | 5553 | 4612 | 6885 | 22 | 11.4 | 10.02 |
| الجزائر | 333.5 | 1534.55 | 1490.83 | 2264 | 2571 | 1499 | 1691 | 1507 | 587- | 8 | 3.4 | 3 |
| البحرين | 634.33 | 1050.11 | 478.83 | 156 | 781 | 891 | 989 | 1519 | 1463- | 15.23 | 2.3 | 0.96 |
| تونس | 484.83 | 1410.11 | 1690.33 | 3113 | 2265 | 1603 | 1096 | 1063 | 1002 | 11.64 | 3.1 | 3.40 |
| السودان | 205.33 | 2004.11 | 2359.33 | 2894 | 2692 | 2488 | 3094 | 1251 | 1737 | 4.93 | 4.4 | 4.75 |
| السعودية | 277.16 | 14626.44 | 13689.66 | 28105 | 16400 | 12182 | 9298 | 8012 | 8141 | 6.65 | 32.13 | 27.6 |
| قطر | 260.5 | 2471.33 | 1030.16 | 4670 | 87- | 327 | 840- | 1040 | 1071 | 6.25 | 5.45 | 2.07 |
| الإمارات | 51.6- | 7443.66 | 9178 | 5500 | 7679 | 9602 | 10488 | 10823 | 10976 | - | 16.35 | 18.5 |
| الأردن | 274.16 | 1343.11 | 1617.16 | 1471 | 1653 | 1497 | 1798 | 2009 | 1275 | 6.58 | 2.95 | 3.25 |
| لبنان | 168.83 | 2595 | 3235.83 | 4280 | 3381 | 3674 | 2833 | 2906 | 2341 | 4.05 | 5.7 | 6.52 |
| عمان | 51.66 | 818.66 | 1224.66 | 2333 | 788 | 1040 | 1626 | 739 | 822 | 1.24 | 1.8 | 2.46 |
| العراق | 0.16 | 342.77 | 2748.66 | 1396 | 1617 | 2376 | 2852 | 4782 | 3469 | 0.003 | 0.75 | 5.54 |
| الكويت | 86.83 | 55.33 | 1370.66 | 319 | 399 | 3931 | 2329 | 953 | 293 | 2.1 | 0.12 | 2.76 |
| الإجمالي | 4164.84 | 45508.83 | 49608.66 | 68577 | 42960 | 53457 | 48457 | 44288 | 39913 | %100 | | |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2007، ص 193
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2005، ص 121
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص 68
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2011، ص 97
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص 74
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 74
- World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy, UNCTAD, New York and Geneva, 2010, P167-170

الشكل رقم (03): حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (2001-2015)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 02

ثالثا: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: التركيز على حالة الجزائر

1- التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: تشير التقارير السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، للسنوات ما قبل 2002 والمتعلقة بالتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إلى أنه من بين الدول التي تشكل حقيقة مصادر التدفقات الواردة إلى الكثير من الدول العربية، هي دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، فمثلا في مصر، لبنان، المغرب، سوريا وتونس، فإن مصادر الاستثمار في هذه الدول كانت بالدرجة الأولى أوروبية 76%، بينما شكلت الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا هاما للاستثمار في دول أخرى مثل الجزائر ومصر.²⁶ ومن الملاحظ أيضا أن بلجيكا، ولكسمبورغ، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، تشكل المصادر الحقيقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول منخفضة الدخل، وهي موريتانيا، جيبوتي، الصومال واليمن، مع وجود الاستثمارات اليابانية في موريتانيا والصينية والبلجيكية أيضا في اليمن.²⁷

وخلال الفترة 2003-2014 وكما أوضحت بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن دولها تمتلك تدفقات استثمارية في الدول العربية بلغت في إجمالها حوالي 217,926 مليون دولار، وكانت أهم دول المنظمة المستثمرة خلال هذه الفترة كالتالي جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بقيمة 46,892 مليون دولار وبحصة 21.5%، ثم إيطاليا في المرتبة الثانية بقيمة 37,704 مليون دولار وبحصة 17.3%، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بقيمة 31,879 مليون دولار وبحصة 14.6%، ثم لوكسمبورغ رابعا بقيمة 23,837 مليون دولار وبحصة 10.9%، ثم المملكة المتحدة خامسا بقيمة 8.48 و سويسرا سادسا بقيمة 8%.

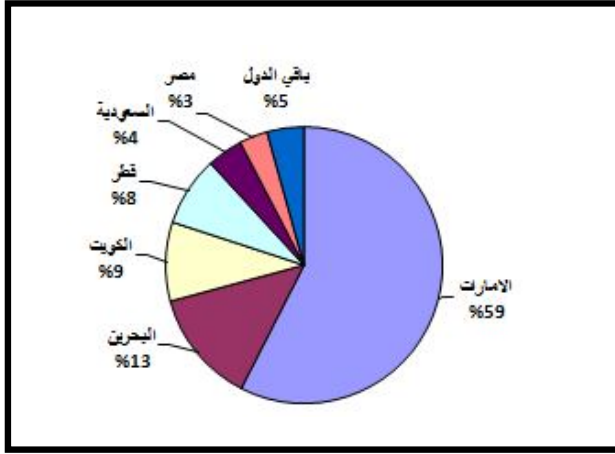
الجدول رقم (03): أهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المستثمرة في الدول العربية إجمالي تدفقات (2014-2003) (مليون دولار)

| الدولة | الولايات المتحدة | إيطاليا | فرنسا | لوكسمبورغ | المملكة المتحدة | سويسرا | هولندا | ألمانيا | إسبانيا | اليابان | إجمالي التدفقات |
|--------|------------------|---------|-------|-----------|-----------------|--------|--------|---------|---------|---------|-----------------|
| التدفق | 46,89 | 37,70 | 31,87 | 23,837 | 18,49 | 17,45 | 16,18 | 7,738 | 6,561 | 4,554 | 217,92 |
| | 2 | 4 | 9 | | 4 | 5 | 7 | | | | 6 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص75
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص75

أما عن الدول العربية المستثمرة في المنطقة العربية خلال الفترة من 2003 إلى 2015 فنجد الشكل رقم (04): أبرز الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية (2015-2003)



الإمارات هي أبرز الدول العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية، وقد حصدت النسبة الأكبر قدرت بـ 59% من إجمالي حجم الاستثمارات العربية البينية التي قدرت بـ 369,739 مليون دولار، ثم جاءت البحرين في المركز الثاني بنسبة قدرت 13%، بعدها الكويت وقطر في المركز الثالث والرابع وبنسبة 9% و8% على التوالي، ثم تأتي بعد ذلك كل من السعودية ومصر في الترتيب وبنسبة 4% و3% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقرير مناخ الاستثمار 2015، ص 86

أما عن التركيز القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، لسنوات ما قبل 2003 نجدها أساسا تتركز في قطاع النفط، والصناعات الاستخراجية الأخرى²⁸، ثم يليها قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة الأخرى بدرجة أقل، هذا على مستوى الدول العربية ككل، أما على مستوى قطر، فإننا نجد تركزه في قطاع النفط والموارد الطبيعية بحصة أكبر بالنسبة للدول النفطية، وتركزه في قطاعي الخدمات والصناعة بالنسبة للدول غير النفطية، هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الميزة التنافسية لدى الدول العربية تتفاوت بين دولة وأخرى، وبالتالي ينبغي تنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية مع الأخذ في الاعتبار القطاعات ذات الكثافة التقنية العالية بعيدا عن القطاعات التقليدية²⁹. والملاحظ في هذه السنوات توجه بعض الدول العربية إلى قطاع الخدمات، وهذا تزامنا مع الموجة التي يعرفها العالم بتحوله إلى هذا القطاع، وفي عامي 2002 و2003 حظيت الدول العربية بـ 70 مشروعا من بين 1849 مشروعا في قطاع خدمات الأوفشور الموجهة للتصدير في العالم، وحظيت الإمارات بالنصيب الأكبر بـ 56 مشروعا³⁰.

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 05 دول عربية الأكثر جذباً (2003-2015) ماي (2015)

| القطاعات / الدولة | السعودية | الإمارات | مصر | لبنان | المغرب | الإجمالي |
|---------------------------------|----------|----------|--------|-------|--------|----------|
| المواد الكيميائية | 46,769 | 6,371 | 11,687 | 583 | 1,522 | 66,932 |
| الفحم والنفط والغاز الطبيعي | 38,613 | 18,055 | 36,563 | / | 9,872 | 103,103 |
| المعادن | 17,151 | 3,967 | / | 300 | 1,820 | 23,238 |
| العقارات | 15,436 | 32,284 | 39,240 | 7,124 | 12,018 | 106,102 |
| الفنادق والسياحة | 12,176 | 21,591 | 4,851 | 4,491 | 8,210 | 51,319 |
| صناعة المعدات الأساسية للسيارات | 3,412 | / | / | / | 3,143 | 6,555 |
| البلاستيك | 2,606 | / | 1,895 | / | / | 4,501 |
| الخدمات المالية | 1,931 | 8,925 | 1,845 | 418 | / | 13,119 |
| الآلات الصناعية والمعدات | 1,744 | / | / | / | / | 1,744 |
| البناء ومواد البناء | 1,492 | / | / | / | 1,944 | 3,436 |
| الاتصالات | / | 5,309 | 2,480 | 286 | 1,549 | 9,624 |
| التخزين | / | / | 1,792 | / | 1,839 | 3,631 |
| الطاقة المتجددة/ البديلة | / | / | 4,393 | / | 4,349 | 8,742 |
| الغذاء والتبغ | / | / | 2,533 | / | / | 2,533 |
| الترفيه | / | 4,570 | / | 271 | / | 4,841 |
| خدمات الأعمال | / | 6,378 | / | 231 | / | 6,609 |
| أخرى | 11,730 | 34,812 | 14,000 | 996 | 9,533 | 71,071 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص107، 127، 163، 171، 175.

وخلال الفترة 2003 - 2015 نجد التركيز القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، تتركز كذلك بالدرجة الأولى في مجال الفحم والنفط والغاز الطبيعي بقيمة 103,103 مليون دولار، والعقارات بقيمة 106,102 مليون دولار، ثم تأتي في الدرجة الثانية المواد الكيميائية، حيث حظيت باستثمارات قيمتها 66,932 مليون دولار، ثم مجال الفنادق والسياحة بقيمة 51,319 مليون دولار، ثم المعادن بقيمة 23,238 مليون دولار.

2- التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: إن المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، متعددة سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، وخلال الفترة 1998-2001، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي في المركز الأول، وتبلغ استثماراتها حوالي 906 مليون دولار، وهذا راجع إلى اهتمامات المتعاملين الأمريكيين خاصة بقطاع المحروقات، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى مثل استثمارات Pfizer في قطاع الكيمياء والصيدلة. وتأتي في المركز الثاني مصر، وهذا بعد دخولها بقوة في سنة 2001، من خلال متعامل الهاتف الخليوي Orascom، لتبلغ استثماراتها خلال الفترة 1998-2001 حوالي 363 مليون دولار. وتأتي في المركز الثالث دول جنوب الاتحاد الأوروبي الثلاثة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) حيث بلغت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة 1998-2001 حوالي 344 مليون دولار، 221 مليون دولار، 148 مليون دولار على الترتيب، وتركزت استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات وذلك من خلال شركة (ELF/TOTALFINA) الفرنسية وشركتي (Agip) و (Sayram-eniv) الإيطالية وشركتي (Cepsa) و (Repsol) الإسبانية، هذا بالإضافة إلى قطاع المنتجات الغذائية مثل شركة (Danone)، وكذلك صناعة الخزف، الصناعة المصنعة، الكيمياء، الصيدلة والتعدين.

أما خلال الفترة 2003-2015 فنجد الإمارات جاءت في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 15,280 مليون دولار بنسبة 22.4% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المستقطبة، وهذا من خلال 26 مشروع استثماري موزعة على 25 شركة أبرزهم شركة Emirates International Investment Company في قطاع المحروقات، ثم تأتي اسبانيا في المركز الثاني باستثمارات قيمتها 7,860 مليون دولار، من خلال 20 شركة أبرزهم شركة SA Repsol، ثم في المركز الثالث تأتي فرنسا باستثمارات قيمتها 5,950 مليون دولار منها 3,465 مليون دولار لشركة Total Co، أما بالنسبة للدول العربية فتأتي بعد الإمارات كل من مصر، قطر وتونس باستثمارات قدرت بـ 4,178 مليون دولار، 2,150 مليون دولار و1,132 مليون دولار على الترتيب.

الجدول رقم (06): أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2015-2003) (مليون دولار)

| الترتيب | الدولة | التدفقات |
|---------|-----------------|----------|
| 01 | الإمارات | 15,280 |
| 02 | اسبانيا | 7,860 |
| 03 | فرنسا | 5,950 |
| 04 | فيتنام | 4,743 |
| 05 | سويسرا | 4,538 |
| 06 | مصر | 4,178 |
| 07 | المملكة المتحدة | 3,738 |
| 08 | وم الامريكية | 3,303 |
| 09 | الصين | 2,658 |
| 10 | لوكسمبورغ | 2,447 |
| 11 | قطر | 2,150 |
| 12 | تركيا | 1,941 |
| 13 | روسيا | 1,346 |
| 14 | تونس | 1,132 |

الجدول رقم (05): أهم عشرة دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-1998) (مليون دولار)

| الترتيب | الدولة | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | المجموع |
|---------|--------------|--------|--------|--------|--------|---------|
| 01 | وم الأمريكية | 256891 | 89882 | 205664 | 354369 | 906.806 |
| 02 | مصر | 51 | 03 | 100 | 362992 | 363.146 |
| 03 | فرنسا | 76656 | 137460 | 49472 | 80413 | 344.001 |
| 04 | اسبانيا | 16209 | 16373 | 35596 | 152867 | 221.045 |
| 05 | ايطاليا | 92820 | 11800 | 9262 | 34383 | 148.265 |
| 06 | ألمانيا | 20062 | 7836 | 66509 | 37791 | 132.198 |
| 07 | هولندا | 2812 | 623 | 1308 | 71944 | 76.687 |
| 08 | انجلترا | 36015 | 2001 | 14206 | 23254 | 75.476 |
| 09 | اليابان | 16648 | 2787 | 21092 | 8818 | 49.345 |
| 10 | بلجيكا | 14648 | 571 | 4484 | 12384 | 32.041 |

Source : Banque d'Algérie, 2003 ,in CNUCED, Examen de la politique de l'Investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004, p9

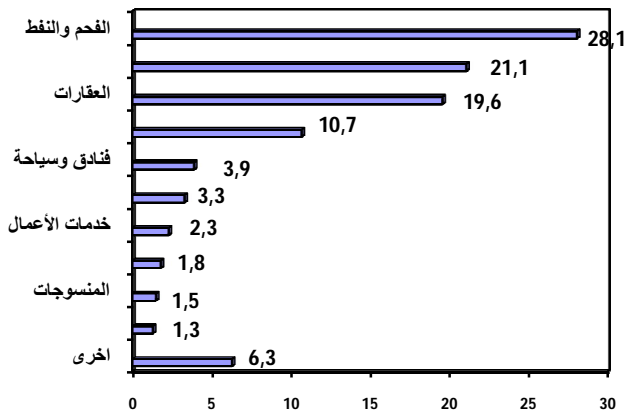
المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2015، ص15.

أما عن التركيز القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2003-2015 فنجد قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي في المركز الأول بقيمة 19,130 مليون دولار، وبنسبة 28.1% من إجمالي التدفقات، وحصد 28 مشروع استثماري من خلال 22 شركة أجنبية وعربية، ثم تأتي في المركز الثاني المعادن حيث حصدت ما نسبته 21.1% من إجمالي حجم التدفقات وما قيمته 14,371 مليون دولار، موزعة على 21 مشروعا و17 شركة، ثم تأتي العقارات في المركز الثالث بقيمة استثمارات 13,343 مليون دولار، وما نسبته 19.6% مقسمة إلى 19 مشروع و14 شركة، ثم تأتي في المركز الرابع المواد الكيماوية حيث استقطبت 14 مشروعا من خلال 12 شركة وبقيمة استثمارات

بلغت حوالي 7,294 مليون دولار، أي ما نسبته 10.7% من إجمالي التدفقات، ثم تأتي بعد ذلك كل من الفنادق والسياحة باستثمارات بلغت قيمتها 2,678 مليون دولار من خلال 12 مشروع، والبناء ومواد البناء استثمارات بقيمة 2,239 مليون دولار موزعة على 14 مشروع.

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2015)

الشكل رقم (05): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2015)



| الترتيب | القطاعات | التدفقات |
|---------|---------------------------------|---------------|
| 01 | الفحم والنفط والغاز الطبيعي | 19,130 |
| 02 | المعادن | 14,371 |
| 03 | العقارات | 13,343 |
| 04 | المواد الكيميائية | 7,294 |
| 05 | الفنادق والسياحة | 2,678 |
| 06 | البناء ومواد البناء | 2,238 |
| 07 | خدمات الأعمال | 1,599 |
| 08 | صناعة المعدات الأساسية للسيارات | 1,252 |
| 09 | المنسوجات | 997 |
| 10 | التخزين | 858 |
| | أخرى | 4,282 |
| | الإجمالي | 68,040 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم 07

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص 119.

رابعاً: جاذبية الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية : الإشارة إلى الجزائر

1- وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم المؤشرات استخداماً واهتماماً من العاملين في قطاع الإنتاج والاستثمار، وخاصة الشركات الدولية ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية، يصدر هذا المؤشر من معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 ويغطي 186 دولة، ويستخدم لغرض قياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحريات الاقتصادية لأفراد المجتمع، وذلك بالاستناد إلى عشرة مؤشرات فرعية، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.³¹

في السنوات الأخيرة 2013 إلى 2015 احتلت كل من البحرين، الإمارات وقطر المراكز الثلاثة الأولى عربياً، حيث حافظت البحرين على المركز الأول عربياً، لكن تراجع ترتيبها عالمياً في هذه السنوات الثلاثة من المركز 12 إلى 13 ثم 18، وقد احتلت المركز 10 عالمياً في سنة 2011، بالنسبة للإمارات احتلت المركز الثاني عربياً في سنتي 2014 و 2015، وقد تحسن ترتيبها عالمياً منذ سنة 2010 أين احتلت المركز 47 ثم المركز 28 في سنة 2013 إلى المركز 25 في سنة 2015، واحتلت قطر المركز الثالث عربياً في سنتي 2014 و 2015 بعد أن جاءت في المركز

الثاني منذ 2010 إلى 2013، وقد تراجع ترتيبها عالميا من المركز 24 في 2012 إلى 27 في 2013 ثم المركز 32 في سنة 2015، وحافظت الأردن على المركز الرابع عربيا في السنوات الثلاثة الأخيرة واحتلت المركز 32 عالميا في سنة 2013 ثم 39 في سنة 2014 و38 في سنة 2015، أما بالنسبة لكل من عمان، الكويت، السعودية والمغرب فقد جاءت عالميا في سنة 2015 في المركز 56، 74، 77 و89 على الترتيب.

أما بالنسبة للجزائر فقد تراجع ترتيبها العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية من المركز 104 في سنة 2010 إلى المركز 132 في 2011 ثم 145 في سنة 2013 إلى المركز 157 في سنة 2015، وعربيا احتلت الجزائر المركز الأخير في السنوات 2013 إلى 2015، وهذا من بين 15 دولة عربية دخلت التصنيف.

الجدول رقم (08): وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2015)

| الدولة/السنة | 2000 | | 2005 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | |
|--------------|-------|------|-------|------|-------|------|-------|------|-------|------|-------|------|-------|------|-------|------|
| | ترتيب | نقطة | ترتيب | نقطة | ترتيب | نقطة | ترتيب | نقطة | ترتيب | نقطة | ترتيب | نقطة | ترتيب | نقطة | ترتيب | نقطة |
| البحرين | 11 | 75.7 | 21 | 71.2 | 12 | 76.3 | 10 | 77.7 | 12 | 75.2 | 12 | 75.5 | 13 | 75.1 | 18 | 73.4 |
| الإمارات | 14 | 74.2 | 43 | 65.2 | 47 | 67.3 | 47 | 67.8 | 35 | 69.3 | 28 | 71.1 | 28 | 71.4 | 25 | 72.4 |
| قطر | 66 | 62 | 52 | 63.5 | 39 | 69 | 27 | 70.5 | 24 | 71.3 | 27 | 71.3 | 30 | 71.2 | 32 | 70.8 |
| الأردن | 34 | 67.5 | 38 | 66.7 | 52 | 66.1 | 38 | 68.9 | 31 | 69.9 | 32 | 70.4 | 39 | 69.2 | 38 | 69.3 |
| عمان | 52 | 64.5 | 39 | 66.5 | 42 | 67.7 | 35 | 69.8 | 47 | 67.9 | 45 | 68.1 | 48 | 67.4 | 56 | 66.7 |
| الكويت | 26 | 69.7 | 47 | 64.6 | 44 | 67.7 | 60 | 64.9 | 74 | 62.5 | 67 | 63.1 | 76 | 62.3 | 74 | 62.5 |
| السعودية | 39 | 66.5 | 54 | 63 | 66 | 64.1 | 54 | 66.2 | 73 | 62.5 | 83 | 60.6 | 77 | 62.2 | 77 | 62.1 |
| المغرب | 61 | 63.2 | 123 | 52.2 | 92 | 59.2 | 93 | 59.6 | 89 | 60.2 | 90 | 59.6 | 103 | 58.3 | 89 | 60.1 |
| الجزائر | 96 | 56.8 | 118 | 53.2 | 104 | 56.9 | 132 | 52.4 | 140 | 51 | 49.6 | 145 | 50.8 | 146 | 157 | 48.9 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات : موقع أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الزيارة 2017/03/25

2- وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تطور في العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول، وهو مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. 32 ويشمل هذا المؤشر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنوات 2010 إلى 2015 ما بين 140 إلى 149 دولة في العالم.

وخلال نفس السنوات 2010-2015 شمل المؤشر ما بين 12 إلى 14 دول عربية، جاءت قطر في المركز الأول عربيا في كل السنوات ما عدا سنة 2014 فجاءت في المركز الثاني بعد الإمارات، وعالميا احتلت قطر المركز 11 في سنة 2012 وهو أفضل مركز لها خلال هذه الفترة، وتحصلت في سنة 2013، 2014 و2015 على المركز 13، 16 و14 على الترتيب، أما المركز الثاني عربيا فقد كان من نصيب السعودية في السنوات 2010 إلى 2012، حيث احتلت عالميا على المركز 21، 17 و18 على التوالي، أما بالنسبة لسنتي 2013 و2015 فجاءت الإمارات في المركز الثاني عربيا واحتلت على المركز 19 و12 عالميا. أما المراكز المالية الرابعة والخامسة والسادسة خلال هذه الفترة فتداولت عليها كل من الكويت، البحرين وعمان وتحصلت كل منها عالميا في سنة 2015 على المركز 34، 39 و62 على التوالي.

أما بالنسبة للجزائر فبقيت في مؤخرة الترتيب عربيا، فتحصلت على المركز التاسع في أحسن أحوالها خلال الفترة 2010-2015، أما الترتيب العالمي فعرف تذبذبا، فقد تحصلت على المركز 86 في سنة 2010 ثم المركز 110 في سنة 2012 ثم المركز 79 في 2014 ثم المركز 87 في سنة 2015.

الجدول رقم (09): وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية (2010-2015)

| الدولة / السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|
| قطر | 17 | 14 | 11 | 13 | 16 | 14 |
| الإمارات | 25 | 27 | 24 | 19 | 12 | 17 |
| السعودية | 21 | 17 | 18 | 20 | 24 | 25 |
| الكويت | 35 | 34 | 37 | 36 | 40 | 34 |
| البحرين | 37 | 37 | 35 | 43 | 44 | 39 |
| عمان | 34 | 32 | 32 | 33 | 46 | 62 |
| الأردن | 65 | 71 | 64 | 68 | 64 | 64 |
| المغرب | 75 | 73 | 70 | 77 | 72 | 72 |
| الجزائر | 86 | 87 | 110 | 100 | 79 | 87 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات : موقع أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الزيارة 2017/03/25

3- وضع الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير مناخ الاستثمار سنويا، وهذا منذ سنة 2013/2012 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ويتكون من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميًا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير لثلاث سنوات، وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتًا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، يرصد المؤشر أداء 110 دولة تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم من بينها توجد 17 دولة عربية تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية. 33

● **الأداء على المستوى الإقليمي:** تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنوات 2013، 2014 و 2015 إلى أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية، وقد تحسن متوسط قيمة المؤشر بدرجة طفيفة، حيث بلغ 37.2، 40.3 و 40.4 نقطة على الترتيب، أما بالنسبة لمتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة فقد بلغ 68 في سنة 2013 و 67 في سنتي 2014 و 2015، وكانت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى في كل السنوات، حيث في سنة 2015 بلغ متوسط قيمة المؤشر 59.5 نقطة وموسم ترتيب الدول 21، ثم جاءت في المركز الثاني دول شرق آسيا والمحيط الهادي، تلتها دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المركز الخامس، ثم دول جنوب آسيا، وأخيرا دول أفريقيا في المركز السابع.

أما بالنسبة لفجوة الجاذبية العربية على مستوى المؤشر العام بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة جغرافية مرجعية بلغت 32.2% في سنة 2015، وبفقرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى المجموعات الثلاثة المكونة للمؤشر، بالنسبة لفجوة المتطلبات الأساسية بلغت 24.9%، وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 27.3%، أما فجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الإيجابية بلغت 45.9%، والواضح أن هذه المجموعة أو المحور هو الذي يقود فجوة جاذبية المنطقة العربية، وتبرز أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية. 34

● **الأداء على مستوى المجموعات العربية:** توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية خلال السنوات 2013 إلى 2015 أن دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان والبحرين) تصدرت الأداء العربي حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر 47.2، 50.4 و 49.9 على التوالي، وبمستوى أداء جيد، كما حلت دول المشرق العربي (مصر، لبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.1، 40.5 و 41.4 نقطة على الترتيب، وبمستوى منخفض، أما المرتبة

الثالثة فكانت لدول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب) بقيمة 33.9 نقطة وهذا في سنة 2013 أما بالنسبة لـ 2014 و 2015 باستثناء ليبيا بلغ متوسط قيمة المؤشر دول المغرب العربي 38.7 و 39.2 على التوالي، وبمستوى منخفض، وأخيرا عربيا جاءت دول الأداء المنخفض (العراق، سوريا، موريتانيا، اليمن والسودان) بقيمة 26.7، 26.1 و 26.3 نقطة على التوالي وبمستوى ضعيف جدا.

أما بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2013-2015، فقد ارتفعت قيمتها في المؤشر العام للجاذبية 24.1، 32.2 و 33.9 نقطة على التوالي، ومع ذلك نجدها تراجع في ترتيبها، فقد تحصلت على الرتبة 82، 85 و 87 على التوالي، وقد حلت عربيا في المراكز الأخيرة، متأخرة عن المغرب التي حققت قيمة 41.8 نقطة وتونس بقيمة 41.9 نقطة، وبمقارنة جاذبية الجزائر مع جاذبية الإمارات التي جاءت في المركز الأول عربيا حيث حققت قيمة 54.3 نقطة، نجد أن فجوة الجاذبية بينهما بلغت 37.5% في سنة 2015، أما عن فجوة الجاذبية بين الجزائر وبين متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية فقد بلغت حوالي 43%.

الجدول رقم (10): أداء الجزائر والدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2015)

| الدولة / السنة | 2015 | 2014 | 2013 |
|--------------------|---------------|------|------|
| دول الخليج العربي | 49.9 | 50.4 | 47.2 |
| دول المشرق العربي | 41.4 | 40.5 | 39.1 |
| دول المغرب العربي | 39.2 | 38.7 | 33.9 |
| دول الأداء المنخفض | 26.3 | 26.1 | 26.7 |
| الجزائر | القيمة | 33.9 | 32.2 |
| | الترتيب | 87 | 85 |
| | القيمة | 40.4 | 40.3 |
| المتوسط العربي | القيمة | 67 | 67 |
| | متوسط الترتيب | 67 | 68 |
| المتوسط العالمي | 45.8 | 45.7 | 42.6 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 35.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص 35.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص 35.

خلاصة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدر من مصادر التمويل الخارجي، بل ويعتبر من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم ذلك من خلال التدفقات الضخمة التي عرفها، والتي زادت بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982-1990، واستمرت في النمو، حيث زادت بحوالي سبعة أضعاف في سنة 2000 مقارنة بسنة 1990، وبلغت في سنة 2007 حوالي 1833 مليار دولار، وهكذا يعرف هذا النوع من الاستثمار نموا متزايدا ومتسارعا. ويعزى ذلك إلى التنافس الشديد بين دول العالم من أجل جذبها، نظرا لدوره المهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى الخصائص والسمات التي يتميز بها، والتي لا تتوفر في غيره من مصادر التمويل الأخرى.

وعلى ضوء دراسة جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، سجلنا

النتائج التالية :

1- على الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، إلا أنها تبقى ضعيفة، حيث أن نصيبها لم يتجاوز في أحسن أحواله 7% من التدفقات العالمية و 16% من تدفقات الدول النامية،

- تحقق ذلك سنة 2009، بالرغم من التأثيرات الكبيرة للأزمة المالية العالمية على الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن تلك التدفقات موزعة على نحو غير متكافئ، وتركزت بدرجة كبيرة في عدد قليل من الدول من أبرزها السعودية، والإمارات، ومصر في حين تبقى الجزائر، بعيدة عن الأهداف والإمكانات التي سخرت، ومازال نصيبها من إجمالي التدفقات العربية ضعيفا، فخلال الفترة 2001-2009 بلغ 3.4% وخلال الفترة 2010-2015 بلغ 3%.
- 2- أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بحصة 21.5%، ثم إيطاليا في المركز الثاني بحصة 17.3%، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بحصة 14.6%، وبالنسبة لحجم الاستثمارات العربية البينية يبقى محدودا، بالإضافة إلى تركزها في عدد محدود جدا من الدول، حيث نجد الإمارات من أبرز الدول المصدرة له، استحوذت لوحدها خلال الفترة 2003-2015 على حوالي 59%، من إجمالي تدفق الاستثمارات العربية.
- 3- بالنسبة للجزائر فأهم الدول المستثمرة فيها خلال 2003-2015 نجد الإمارات في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 15,280 مليون دولار بنسبة 22.4%، ثم إسبانيا في المركز الثاني بقيمة 7,860 مليون دولار ثم فرنسا بقيمة 5,950 مليون دولار.
- 4- شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وكذا الجزائر، تطورا من حيث نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة، لكن يبقى قطاع المحروقات أهم القطاعات الجاذبة، لما يكتسبه من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول العربية المستقطبة، والاقتصاد الدولي.
- 5- إن هذا التوضع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، راجع إلى أن بيئة الأعمال العربية، مازالت بعيدة عن مستوى الجاذبية والتنافسية، حيث نجد أغلب الدول العربية متأخرة في تصنيف المؤشرات الدولية والإقليمية، باستثناء بعض دول الخليج العربي التي تعتبر وضعيتها أفضل مقارنة بباقي الدول، حيث نجد أن فجوة الجاذبية العربية من خلال مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بلغت 32.2% في سنة 2015، وهذا مقارنة بمتوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية، أما عن الجزائر فقد بلغت فجوة الجاذبية بينها وبين المجموعة المرجعية حوالي 43%. وبينها وبين جاذبية الإمارات صاحبة المركز الأول عربيا فقد بلغت 37.5%. مما يؤكد أن بيئة الأعمال في الجزائر مازالت بعيدة عن التنافس ليس عالميا بل حتى عربيا.

الهوامش والمراجع :

- 1 Raymond Bertrand: Economie Financière International, Paris, édition PUF, 1997, P 91
- 2 Hess.P and C.Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997 , p490.
- 3 إدريس رمضان حجي الشكاكي، محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008، ص32.
- 4 عبدالكريم كاكبي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، العراق، 2014، ص 16.
- 5 سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص23
- 6 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة ، العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2008، الكويت ، ص10.
- 7 World Bank: The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c.p5.
- 8 حسن بن رقدان الهجوج: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 55.
- 9 UNCTAD: World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development , New York, 2009, p 243.
- 10 سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم متری: أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة، العدد 58، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2015، ص 91.
- 11 عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 24.
- 12 محمد صقر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 160.
- 13 محمد صقر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 160.
- 14 عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص 185.
- 15 عبد المطلب عبد الحميد: نفس المرجع السابق ، ص 186.
- 16 عمر صقر: مرجع سبق ذكره ، ص 54-55.
- 17 جمال محمود عطية عبيد: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ص 65.
- 18 شاهد يوسف: تغيرات في مشهد التنمية - قضايا الألفية الجديدة ، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36، العدد4، ديسمبر 1999، ص 16
- 19 حسين عبد المطلب الأسرج: استراتيجيات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد 213 ، مصر، أغسطس 2005، ص 42-43.
- 20 عمر صقر: مرجع سبق ذكره، ص 52-53.
- 21 عبد السلام أبو قحف : مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998، ص 76.
- 22 ميلان براهيميات و يوري دادوش، "أوجه التفاوت في التكامل العالمي"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996، ص50
- Claude de nehme: stratégies commerciales et techniques internationales, éd: organisation, paris, 1992, p 88. 23
- 24 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، ص 63.

- 25 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، يونيو - سبتمبر 2008، ص 09-10.
- 26 عمر الفاروق البزري: مطالعة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي، العدد 86، أكتوبر، 2001، ص 179.
- UNCTAD: Fdi in Least Developed Countries at a Glance , New York and Geneva, 2002 27
- 28 ضياء مجيد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 126.
- 29 محمد قويدري: تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، رسالة دكتوراه، الجزائر، 2005، ص 100.
- 30 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار ، الكويت، 2004 ، ص 141.
- 31 سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم متری: أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة، المجلة العلمية، العدد58، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، يونيو 2015، ص96-97
- 32 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2008، ص 128-129
- 33 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2012-2013، ص 09.
- 34 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص64.